بقرار الجامعة اجبارياً. ولقد جاء مندوب الحزب، وهو يهودي، واجتمع مع طلبة الجامعة العبرية، وقال: «نحن ضد أن يكون القانون اجبارياً»، وحوّل القضية من قضية سياسية وطنية الى قضية مدنية ديمقراطية. عندها، وقف طالبان من الجامعة ومزّقا بطاقة عضوية الحزب. وعندما دعينا الى اجتماع لجان الطلاب العرب في الجامعات، طرح مندوب الحزب موقفه، حيث قال: «نحن نناضل من أجل ألّا يكون القرار اجبارياً». والاخطر من ذلك، ان اعضاء لجنة الطلاب العرب في جامعة حيفا التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، كانوا يحرسون، الا انهم كانوا يتذرعون بأنهم لا يحملون بندقية خلال الحراسة، علماً بأن الاسرائيليين أنفسهم لايعطون العرب أي سلاح وقت الحراسة، لأنهم لا يثقون بهم.

خلال اجتماع اللجان، رفضنا قانون الحراسة، وحصلنا على تأييد من جامعة تل ـ أبيب، وبار ـ ايلان، وبئر السبع، وبقيت جامعة حيفا وحدها، التي تقول بضرورة النضال ضد أن يكون القرار اجبارياً.

بالنسبة الى جامعتي تل ـ أبيب وبار ـ ايلان، فان قرار الحراسة لم يفرض عليهما. ولكن لجنتي الطلبة العرب في الجامعتين رفضتا القرار مسبقا حتى لا تبادر ادارتا الجامعتين الى فرض القرار لاحقاً.

بدأنا حملة شاملة، وواسعة، ضد قرار الحراسة. في المقابل، بدأت حملة رسمية مع القرار، اشترك فيها اعضاء الكنيست، ووزير المعارف؛ كما فرض قانون آخر مشابه على المدارس الثانوية، والابتدائية، وعلى المؤسسات الرسمية. وقد شارك مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية في الحملة، واصدر قراراً، جاء فيه: «من لا يحرس في السكن الجامعي، فليتركه». ثم تطور القرار فاصبح: «من لا يحرس، فليترك الجامعة». الا أننا قلنا لادارة الجامعة «اننا لن نحرس، ولن نترك السكن والجامعة». وأكدنا لهم أن لا مكان لنا للدراسة سوى الجامعة، وذلك لغياب جامعة عربية. وبدأت حملة مضادة للقرار، واستمرت التظاهرات والاحتجاجات نحو خمسة شهور، وازداد التوتر عندما قررت الجامعة تنفيذه. وقد تزامن التنفيذ مع اصدار الادارة قراراً باخراج سبعة طلاب عرب رفضوا الحراسة. عندها تحركنا، كلجنة، ووفرنا سكناً لهم، وارسلنا ابراهيم نصار الى الادارة ليبلغ اليها رفضه الحراسه. فقالت له الادارة: «يجب أن تترك الجامعة خلال ٢٤ ساعة». توتر الوضع الى درجة كبيرة، حيث تجمع الطلبة اليهود المتطرفون، فتصدى الطلبة العرب لهم، ووقعت مشاجرة كبيرة بين الجانبين. عندئذٍ، قرر ابراهيم نصار الخروج، وقمنا، نحن، باحضار تابوت كتبنا عليه «الديمقراطية الاسرائيلية»، وبدأنا بالهتاف في تظاهرة تأبينية لهذه الديمقراطية. وفي اليوم التالي، بدأت حملة تحريض ضدنا في الصحافة العبرية، وكتبت احدى الصحف في افتتاحيتها اننا من مؤيدي م.ت.ف.

في اعقاب طرد سبعة طلاب عرب، خرجنا بتظاهرات صاخبة، واستخدمنا خلالها مكبرات الصوت لشل الدراسة في الجامعة. وطلب رئيس الجامعة منّا أن نهدىء الامور ونتفاوض مع الادارة، وعرض علينا أن نقبل بالقرار شكلياً؛ ولكننا رفضنا؛ فقالوا لنا: «لماذا الطالب اليهودي يخسر ساعتين من وقته في الحراسة، بينما الطالب العربي لا يفعل ذلك ؟»، فقلنا: «اننا على استعداد لأن نعمل في المستشفى ، أو في المكتبة، بدلاً من الحراسة».

واستمرت المفاوضات نحو شهر ونصف الشهر؛ ثم اقترح رئيس الجامعة علينا أن نتولّى مهام الاسعاف الاولي، أي أن نشارك في مجموعة الحراسة ونحمل حقيبة الاسعاف الاولي ؛ غير أننا رفضنا اقتراحه، وعرضنا عليه افتتاح محطة للاسعاف الاولي، نداوم فيها بشكل مستقل، فرفض اقتراحنا، لأن الهدف، في رأيه، هو مشاركة الدورية التي تتولى الحراسة. وقرّرنا أن نستغل المناسبة هذه، فأقمنا خيمة كبيرة كتبنا عليها «مخيم لاجئين»، وأقمنا فيها؛ وبذلك ازداد التحريض ضدنا، ووقعت بيننا وبين المتطرفين اشتباكات حادة، وساندتنا، في صراعنا، بقية الجامعات.

بعد قرار الامم المتحدة بإدانة الصهيونية، وضعنا لافتات كتبنا عليها: «الصهيونية حركة فاشية عنصرية»، مما أدى الى استنفار العديد من الاسرائيليين. الواقع، ان أول تظاهرة تأييد لقرار الامم المتحدة خرجت من الجامعة العبرية، حيث